

الإفصاح أحد آليات حوكمة الشركات الوطنية النفطية (دراسة حالة)

Disclosure is one of the governance mechanisms of national oil companies

(Case study)

محمد العيد عمامرة¹

¹ جامعة الشهيد حمة لخضر بالوادي (الجزائر)

تاريخ النشر: 2021-11-11

تاريخ القبول: 2021-08-23

تاريخ الاستلام: 2021-05-07

ملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى معرفة مدى مساهمة الإفصاح في تفعيل حوكمة الشركات داخل الشركات النفطية الوطنية، وذلك من خلال تحليل كمية الإفصاح الاستراتيجية والمالية و غير مالية التي أدلت بها شركة سوناطراك خلال سنة 2017 من خلال تقريرها السنوي وتقريرها المالي، حيث تم تحليل التقرير السنوي لسنة 2017 من أجل معرفة المعلومات التي أفصحت عنها شركة سوناطراك من خلال استخدام قائمة لمراجعة الإفصاح وهذا بالاستعانة بمؤشر Gary K. Meek, Clare B. Roberts and J. لذلك قمنا بدراسة حالة شركة سوناطراك وهذا من أجل تحليل تقريرها السنوي وتقريرها المالي لسنة 2017 بإعداد قوائم لمراجعة إفصاحاتها الاستراتيجية والمالية وغير المالية.

وقد توصلنا في هذه الدراسة إلى عدة نتائج أهمها أن شركة سوناطراك تهتم بالإفصاح عن سياستها الاستراتيجية وأفصحت فقط عن المعلومات المالية الإلزامية ولا تهتم بالإفصاح الطوعي في معلوماتها المالية.

الكلمات المفتاحية: حوكمة الشركات، إفصاح، معلومات استراتيجية، معلومات مالية، معلومات غير مالية.

تصنيف JEL: XN1 ؛ XN2

Abstract:

This study aims to know the extent of the contribution of disclosure in activating corporate governance within national oil companies, by analyzing the amount of strategic, financial and non-financial disclosure made by Sonatrach during the year 2017 through its annual report and financial report. 2017 in order to know the information disclosed by Sonatrach, by using a list to review the disclosure with the help of Gary K. Meek, Clare B. Roberts and J. Index, so we studied the case of Sonatrach and this by analyzing its annual report And its financial report for the year 2017 preparing lists to review its strategic, financial and non-financial disclosures.

In this study, we reached several conclusions, the most important of which is that Sonatrach is interested in disclosing its strategic policy and disclosed only the mandatory financial information and is not interested in voluntary disclosure of its financial information.

Key words: corporate governance, disclosure, strategic information, financial information, non-financial information.

Jel Classification Codes: XN1 ; XN2

1. مقدمة :

تسعى الجزائر إلى تحسين بيئة الأعمال الاقتصادية وتحقيق الانفتاح الاقتصادي، لذلك تبنت حوكمة الشركات في شهر جويلية سنة 2007 عند انعقاد أول مؤتمر دولي حول الحكم الراشد للمؤسسات، حيث شكل هذا الملتقى فرصة ساحة لتلاقي جميع الأطراف الفاعلة في عالم المؤسسة، كما تبنت أيضاً مجموعة من الإصلاحات الإدارية والاقتصادية لتفعيل حوكمة المؤسسات في مؤسساتها النفطية وكذلك تحفيز نمو القطاع الخاص.

ونظراً لأهمية الإفصاح والحوكمة في الوقت الراهن، عملت الجزائر على القيام بالعديد من الإصلاحات حيث أصدرت مراسيم وتشريعات تسمح بوجود أساس فعال وقوي لحوكمة الشركات يعمل على تفعيل الإفصاح في القوائم المالية عند عرضها، بما يضمن المصدقية لجميع الأطراف المستهدفة.

إشكالية الدراسة: إن المفهوم التقليدي للإفصاح عند بعض الشركات الاقتصادية والذي يعتبر عندها عبارة عن نشر لمعلومات مالية فقط وأن المعلومات المالية هي التي تترجم حالة نشاطها، بينما المعلومات غير المالية ليس لها أي تأثير مالي وحجتها لا يعتبر مساس بمصدقية المعلومات المحاسبية المنشورة ولا يؤثر في قرارات مستخدمي القوائم المالية، لذلك أصبح من الضروري على الشركات الاقتصادية الجزائرية الإفصاح عن معلوماتها المالية وغير المالية وهذا مساهمة للتطور المحاسبي الحاصل في عدة دول في العالم، هذا الأمر جسدهت الجزائر من خلال من خلال تبنيها لحوكمة الشركات سنة 2007 وكذلك من خلال تغيير المخطط الوطني للمحاسبة إلى النظام المحاسبي المالي.

ومن خلال ما سبق يمكن طرح الإشكالية الآتية : **ما مدى أهمية الإفصاح في تفعيل حوكمة الشركات داخل الشركات النفطية**

الوطنية ؟

وللإجابة عن هذا السؤال قمنا بتقسيم هذا البحث إلى ثلاثة محاور، حيث تناولنا في المحور الأول الإطار العام لحوكمة الشركات، أما المحور الثاني فتحدثنا فيه عن الإطار العام للإفصاح المحاسبي، أما المحور الثالث فخصصناه لدراسة حالة شركة سوناطراك.

فرضيات الدراسة: للإجابة عن إشكالية الدراسة قمنا بصياغة الفرضيات التالية:

- يساهم الإفصاح عن المعلومات الاستراتيجية في تفعيل حوكمة الشركات داخل الشركات النفطية الوطنية؛
- يساهم الإفصاح عن المعلومات المالية في تفعيل حوكمة الشركات داخل الشركات النفطية الوطنية؛
- يساهم الإفصاح عن المعلومات غير المالية في تفعيل حوكمة الشركات داخل الشركات النفطية الوطنية؛

أهمية الدراسة: من الناحية النظرية يمكن أن تساهم هذه الدراسة في إثراء المحتوى العلمي المحاسبي فيما يتعلق بقضية الحوكمة والعوامل المرتبطة بها، أما من الناحية التطبيقية يمكن أن تساهم هذه الدراسة في مساعدة الشركات الاقتصادية الجزائرية في تحسين مستوى إفصاحها في المعلومات المالية والمعلومات غير المالية، ويمكن أن تفيد الباحثين في المجال المحاسبي من معرفة مستوى الإفصاح في التقارير المالية للشركات الاقتصادية الجزائرية، وكذلك يمكن أن تفيد المهتمين بالمجال المحاسبي في الجزائر من تشخيص مستوى الإفصاح في التقارير المالية للشركات الاقتصادية الجزائرية.

أهداف الدراسة: تهدف هذه الدراسة إلى الإجابة عن الإشكالية الرئيسية والتعرف على الإفصاح كآلية لحوكمة الشركات النفطية وإلى:

- تشخيص واقع ثقافة الحوكمة لدى الشركات النفطية الجزائرية.
- التعرف على العوامل المؤثرة في كفاية الإفصاح في التقارير المالية للشركات النفطية الجزائرية.
- صياغة مقترح لتعزيز ثقافة الحوكمة والإفصاح لدى الشركات النفطية الجزائرية.

2. الإطار العام لحوكمة الشركات

1.2. مفهوم الحوكمة : تجدر الإشارة في البدء أن مصطلح الحوكمة هو مصطلح فرض نفسه وأوجد ذاته قسراً وطواعية حيث اعتبره البعض هو امتداد للفظي العولمة والخصخصة اللذان دار حولهما جدل كبير في بداية ظهورهما، ويشير لفظ حوكمة الشركات إلى الترجمة العربية للأصل الإنجليزي للكلمة (Corporate Governance) الذي توصل إليه مجمع اللغة العربية بعد عدة محاولات لتعريب الكلمة، تم سابقاً إطلاق مصطلحات أخرى مثل الإدارة الرشيدة، الإدارة الجيدة، الضبط المؤسسي التحكم المؤسسي، الحاكمية المؤسسية، ومصطلحات أخرى، إلا أن الأكثر شيوعاً وتداولاً من قبل الكتاب والباحثين هو مصطلح حوكمة الشركات (زيبيدي، 2017).

و من الناحية الاقتصادية فحوكمة الشركات هي مجموعة من الآليات التي تساعد الشركة في الحصول على التمويل، وتضمن تعظيم قيمة أسهم الشركة واستمرارها في الأجل الطويل؛ ومن الناحية القانونية يشير مفهوم حوكمة الشركات إلى طبيعة العلاقة التعاقدية - من حيث كونها كاملة أو غير كاملة والتي تحدد حقوق وواجبات حملة الأسهم وأصحاب المصالح من ناحية، ومسيري الشركة من ناحية أخرى؛ أما من الناحية الاجتماعية والأخلاقية فيشير مفهوم حوكمة الشركات إلى ضرورة التركيز على المسؤولية الاجتماعية للشركة في حماية حقوق الأقلية أو صغار المستثمرين، وتحقيق التنمية الاقتصادية العادلة وحماية البيئة (سعيد و أوصيف، 2012).

أما منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OECD عرفت مفهوم حوكمة الشركات بأنه "النظام الذي يوجه ويضبط أعمال المؤسسة، حيث يصف ويوزع الحقوق والواجبات بين مختلف الأطراف في المؤسسات مثل مجلس الإدارة، الإدارة العليا، المساهمين وذوي العلاقة ويضع القواعد والإجراءات اللازمة لاتخاذ القرارات الخاصة بشؤون المؤسسة، كما يضع الأهداف والاستراتيجيات اللازمة لتحقيقها وأسس المتابعة لتقييم ومراقبة الأداء" (علي عبد الصمد، 2017).

وعلى ضوء ما سبق يتبين للباحثين بأن مفهوم حوكمة الشركات له عدة أبعاد سواء كانت أبعاداً اقتصادية أو اجتماعية أو قانونية أو أخلاقية تسعى للحفاظ على مصالح كل الأطراف المرتبطة بالشركة من مساهمين ومقرضين وموظفين وعملاء، وذلك من خلال وضع سبل تساهم في مراقبة نشاط الشركة وتوجيهها، بمعنى مراقبة استخدام الشركة للموارد الاقتصادية المتاحة واستغلالها أحسن استغلالاً بهدف تعظيم قيمة الشركة وتحقيق أهدافها.

2.2. أهداف حوكمة الشركات: تسعى قواعد وضوابط الحوكمة إلى تحقيق مجموعة من الأهداف وهي موضحة في الآتي (بصول، 2018):

- توجيه الاقتصاد في الدول النامية من خلال برنامجها الإصلاحي وإعادة هيكلة أنظمتها والعناية بالجودة وتحقيق العوائد الاقتصادية المجزية، حيث إن تلك الإصلاحات يمكن أن تؤثر إيجابياً على أداء الشركات في الأسواق المالية من حيث حجم التداول وأسعار الأسهم ومن خلال الثقة التي يمكن أن تنشأ بين الأطراف المتعاملة؛
- تحقيق الثقة والمصادقية في المعلومات الواردة في القوائم المالية والتي يحتاج إليها العديد من مستخدمي القوائم المالية؛
- جذب الاستثمارات سواء الأجنبية أو المحلية والحد من هروب رؤوس الأموال؛
- أداة هامة لمحاربة الفساد في الشركات وضمان تحسين الأداء الأمر الذي ينتج عنه زيادة درجة كفاءة الشركة وبالتالي المحافظة على حقوق المساهمين وأصحاب المصالح وارتفاع عوائد الأسهم؛
- منع التلاعب والتحرير في القوائم المالية وتخفيض عدم تماثل المعلومات باستخدام النظم الرقابية الفعالة؛
- حماية حقوق المستثمرين، وخاصة حقوق الأقلية من حملة الأسهم؛
- تقليل المخاطر وتخفيف الأداء وتحسين فرص الوصول إلى أسواق رأس المال وتحسين القدرة على تسويق المنتجات والخدمات، وزيادة الشفافية والمصادقية؛

- قياس مدى كفاءة أسواق رأس المال باعتبارها من أهم المعايير التي يمكن من خلالها تنفيذ مثل هذا المقياس؛
- تعزيز السمعة الاقتصادية للشركة وذلك من خلال وضع السياسات والإجراءات المناسبة التي تعكس المسؤولية الاجتماعية للشركة وحرصها على خدمة البيئة والمجتمع المحلي؛
- تحقيق الاستقرار والمصدقية للقطاعات المالية على المستوى المحلي والدولي؛
- زيادة ثقة المستثمرين في نجاح عمليات الخصخصة، وتحقيق عائد أفضل للدولة على استثماراتها.

3.2. أهمية حوكمة الشركات: وجدت حوكمة الشركات اهتمام كبير في الآونة الأخيرة نتيجة، حالات الفشل الإداري والمالي المتتالية التي أصابت العديد من الشركات الكبرى حيث أخذ العالم نتيجة هذا الفشل ينظر إلى حوكمة الشركات بنظرة جديدة؛ وقد كانت المشاكل العديدة التي برزت إلى المقدمة أثناء الفشل تتمثل في الثقة في الشركات والتشريعات، ومعاملات الموظفين الداخليين والأقارب والأصدقاء بين الشركات والحكومة، وحصول هذه الشركات على مبالغ هائلة من الديون قصيرة الأجل دون علم المساهمين بذلك وإخفائها بطرق ونظم محاسبية مبتكرة، وما تلا ذلك من سلسلة اكتشافات تلاعب الشركات بقوائمها المالية وقد اكتسبت حوكمة الشركات أهمية أكبر بالنسبة للديمقراطيات الناشئة نظراً لضعف النظام القانوني، كما أن ضعف نوعية المعلومات تؤدي إلى انتشار الفساد وانعدام الثقة، أما إتباع المبادئ السليمة لحوكمة الشركات يؤدي إلى خلق الاحتياطات اللازمة ضد الفساد الإداري والمالي وتشجيع الإفصاح والشفافية. (زبيدي، 2017)

وقد تزايدت أهميته الحوكمة نتيجة لاتجاه كثير من الدول إلى النظم الاقتصادية الرأسمالية التي يعتمد فيها بدرجة كبيرة على الشركات الخاصة لتحقيق معدلات مرتفعة ومتواصلة من النمو الاقتصادي، وقد أدى اتساع حجم تلك المشروعات إلى انفصال الملكية عن الإدارة، وشرعت تلك المشروعات في البحث عن مصادر للتمويل أقل تكلفه من المصادر المصرفية فالتجته إلى أسواق المال وساعد على ذلك تحرير الأسواق المالية، فتزايدت انتقالات رؤوس الأموال عبر الحدود بشكل غير مسبوق، ودفع اتساع حجم الشركات وانفصال الملكية عن الإدارة ضعف آليات الرقابة على تصرفات المديرين، وإلى وقوع كثير من الشركات في أزمات مالية ومن أبرزها دول جنوب شرق آسيا في أواخر التسعينات، ثم توالى بعد ذلك الأزمات، ومن أبرزها أزمة شركتي "أنرون" و "ورلدكوم" في الولايات المتحدة الأمريكية في عام 2001، وقد دفع ذلك العالم للاهتمام بالحوكمة. (دادن و جعدي، 2012)

ويرى الباحث أن أهمية الحوكمة تكمن في كونها وسيلة تحتوي على أدوات تسهل عملية اتخاذ القرارات داخل الشركات وتضبط عملية الرقابة كالمساءلة التي يخضع لها مديرو تلك الشركات وموظفوها، كذلك تضمن الشفافية في المعلومات المفصح عنها للمستثمرين الراغبين في شراء أسهم و/أو سندات الشركات، وتتجلى أهمية الحوكمة أيضاً في كونها توضح أن جميع الأنشطة الاقتصادية التي تقوم بها الشركة تتم وفق القوانين المعمول بها الشيء الذي يضمن للمستثمرين والمساهمين عدم تورطها في ممارسات غير قانونية أو غير أخلاقية ربما يعود بالضرر على الشركة في المستقبل.

4.2. مبادئ حوكمة الشركات : حرص كل من منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية و بنك التسويات الدولية ممثلاً في لجنة بازل ومؤسسه التمويل الدولية التابعة للبنك الدولي، على دراسة مفهوم الحوكمة وتحليله ووضع مبادئ محدده لتطبيقه، بحيث تقوم هذه المبادئ بتقديم إسهامات إرشادية ومقترحات لأسواق رأس المال وللمستثمرين وللشركات وغيرهم من الأطراف التي تساهم في عملية وضع أساليب سليمة لحوكمة الشركات، كما تتصف هذه المبادئ بأنها غير ملزمة فهي لا تهدف إلى تقديم توجيهات تفصيلية للتشريعات وإنما هي بمثابة نقاط مرجعية يمكن استخدامها من قبل صانعي القرار في إعدادهم للأطر القانونية والتنظيمية لقواعد الحوكمة التي تتناسب مع البيئة وتعتبر منظمه التعاون الاقتصادي والتنمية من أوائل الجهات التي قامت بإصدار الشركات عام 1999 والتي تعتبر أساس لمعظم دول العالم في تقطير حوكمة الشركات. (دادن و جعدي، 2012)

حيث تنقسم مبادئ حوكمة الشركات فيها إلى ستة مبادئ رئيسية مبينة كما يلي (علي عبد الصمد، 2017):

1.4.2. حقوق المساهمين : يتضمن هذا المبدأ مجموعه من الحقوق التي تضمن الملكية الآمنة للأسهم، والإفصاح التام عن المعلومات وحقوق التصويت، والمشاركة في قرارات بيع أو تعديل أصول الشركة بما في ذلك عمليات الاندماج وإصدار أسهم جديدة؛ وتسمح هذه الإجراءات على تحديد مجموعه من الموضوعات الأخرى المرتبطة بالاهتمام الأساسي لحماية قيمة المؤسسة.

2.4.2. المعاملة المتكافئة للمساهمين : يجب أن يكفل إطار حوكمة الشركات المعاملة المتكافئة لجميع المساهمين، ومن بينهم صغار المساهمين والأجانب منهم، كما ينبغي أن تتاح لكافة المساهمين فرصه الحصول على تعويض فعلي في حاله انتهاك حقوق.

3.4.2. دور أصحاب المصالح في حوكمة الشركات : يجب أن ينطوي إطار حوكمة الشركات على الاعتراف بحقوق أصحاب المصلحة كما يوضحها القانون، وأن يعمل أيضا على تشجيع الاتصال بين الشركات وبين أصحاب المصالح في مجال خلق الثروة وفرص العمل وتحقيق الاستدامة للمشروعات القائمة على أسس مالية سليمة.

4.4.2. الإفصاح والشفافية : ينبغي أن يكفل إطار حوكمة المؤسسات تحقيق الإفصاح الدقيق، وفي الوقت الملائم بشأن كافة المسائل المتصلة بتأسيس الشركة، ومن بينها الوضعية المالية والأداء والملكية وأسلوب ممارسة السلطة.

5.4.2. مسؤوليات مجلس الإدارة : يجب أن يتيح إطار حوكمة الشركات الخطوط الإرشادية الاستراتيجية لتوجيه المؤسسات، كما يجب أن يكفل المتابعة الفعالة للإدارة التنفيذية من قبل مجلس الإدارة، وأن تتم مساءلة مجلس الإدارة من قبل الشركة و المساهمين هذا بالإضافة للمسؤوليات التالية :

- يجب أن يعمل أعضاء مجلس الإدارة على أسس توافر كامل المعلومات، وكذا على أساس النوايا الحسنة، وسلامه القواعد المطبقة، كما يجب أن يسعى لتحقيق مصالح المؤسسة والمساهمين؛
- ينبغي أن يعمل مجلس الإدارة على تحقيق المعاملة المتكافئة لجميع المساهمين؛
- يضمن مجلس الإدارة التوافق مع القوانين السارية وأن يأخذ في الاعتبار اهتمامات كافة أصحاب المصالح.

6.4.2. ضمان الأساس اللازم لتفعيل إطار حوكمة الشركات : حيث ينص هذا المبدأ على ضرورة توفير الأسس اللازمة لتفعيل إطار حوكمة الشركات من أجل رفع مستوى الشفافية و أن يتوافق هيكل الحوكمة مع الإطار القانوني ويحدد بدقه مسؤوليات الهيئات المختلفة المسؤولة عن الإشراف و الرقابة.

5.2. تجربة الجزائر: بعد إطلاق مدونة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالمغرب في شهر جانفي سنة 2008 والإرشادات الخاصة بأفضل ممارسات حوكمة الشركات بتونس في شهر يونيو سنة 2000، انضمت الجزائر إلى جيرانها في تبني الحوكمة الرشيدة للشركات، وقد جاء إصدار المدونة الجزائرية لحوكمة الشركات في 11 مارس سنة 2009 في الوقت المناسب تماماً، فتطبيق قواعد حوكمة الشركات ستساعد في بناء الثقة المتبادلة مع القطاع المصرفي، في وقت تتزايد فيه أهمية الحصول على رأس المال وتعزيز النمو الاقتصادي، الذي يعد حجر الزاوية في تخطي الأزمة المالية العالمية وتقليل تداعياتها، كما أن تحفيز وتعزيز النمو الاقتصادي هو أحد الاهتمامات الاقتصادية للقطاعين العام والخاص، في بيئة الأعمال بالجزائر التي يسيطر عليها القطاع غير الرسمي، وسوق رأس المال الضيق؛ كما أن غياب الحوكمة في نطاق الشركة ذاتها يجد من إمكانيات الابتكار والتطور، ولن يقوم رجال المصارف أو الشركاء أو المستثمرون بالاستثمار في مشروعات ضعيفة الحوكمة، ولذا فإن الالتزام بقانون حوكمة الشركات سيخلق موارد أكبر ويساعد على تنمية الأعمال. (بوهراوة، 2009)

وفي 31 مارس سنة 2010 بالجزائر العاصمة عقد مركز المشروعات الدولية الخاصة CIPE ورشة عمل، بهدف وضع توصيات لتحسين مناخ الأعمال في الجزائر، حيث ضمت الورشة أصحاب المصلحة الرئيسيين بالقطاع الخاص الساعين للإصلاح الاقتصادي، بما في ذلك رؤساء جمعيات الأعمال الأكثر نشاطاً في الجزائر، وناقش المشاركون عملية وضع أجندة إصلاحية وكيفية تحديد المجالات الرئيسية

محل الإهتمام، كما ركزت على المهارات الأساسية في مجال حشد التأييد بما في ذلك تبادل الأفكار، والتخطيط الاستراتيجي، وبناء التحالفات، والاتصالات، بالإضافة إلى قضايا أخرى. في شهر ماي سنة 2011 وفي إطار سعي مركز المشروعات الدولية الخاصة CIPE لبناء القدرات التنظيمية لجمعيات الأعمال وتعزيز قدراتها على دفع عجلة الإصلاح في بيئة عملها على المستويين المحلي والوطني، نظم المركز تحت إشراف بامبلا بيكرافت ورشتي عمل إحداها بالجزائر العاصمة في الفترة الممتدة من 22 إلى 24 ماي لأعضاء 18 جمعية أعمال، والأخرى بوهان في الفترة الممتدة من 25 إلى 29 ماي لأعضاء 16 جمعية أعمال، أتاحت ورشتا العمل فرصة لممثلي جمعيات الأعمال لمناقشة التحديات التي تواجه جمعياتهم والقطاع الخاص بالجزائر. (زبيدي، 2017)

1.5.2. بوادر حوكمة الشركات في الجزائر : بهدف تحقيق التكامل الاقتصادي من خلال تنويع مصادر الدخل والتخلص من التبعية الكلية لقطاع المحروقات، ومن أجل إصلاح اقتصادي عميق، بات من الضرورة تبني مبادئ حوكمة الشركات سواء على المستوى الكلي في إدارة الاقتصاد أو على المستوى الجزئي في تسيير المؤسسات، خطت الدولة الجزائرية خطوات في هذا المجال ومن بين الجهود المبذولة نذكر ما يلي:

1.1.5.2. تشكيل الهيئة الوطنية للوقاية من الفساد ومقاومته : نزولا عند مقتضيات المادة 06 من اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد (تكفل كل دولة طرف، وفقا للمبادئ الأساسية لنظامها القانوني وجود هيئة أو هيئات حسب الاقتضاء) تتولى منع الفساد، بادرت الجزائر بموجب المادة 17 من القانون 06/01 إلى إنشاء الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد بهدف تنفيذ الاستراتيجية الوطنية في مجال محاربة الفساد، منحت لها صفة السلطة الإدارية المستقلة تتمتع بالشخصية المعنوية على غرار ما هو معمول به في التشريع الفرنسي، وتحوز على ضمانات دستورية (المادة 222 من الدستور الجزائري لعام 2016) والتي حمت أعضائها من كل أشكال الضغوط والترهيب والتهديد وتتبع مباشرة لرئيس الجمهورية، وتقدم تقاريرها السنوية له. وهو ما يثير - حسب البعض - الطمأنينة والارتياح. وتضمن الهيئة - وعلى هدي المرسوم 413/06 المعدل والمتمم بالمرسوم الرئاسي 64/12 المحدد لتشكيلة الهيئة، هيئة مجلس اليقظة والتقييم، ومديرية الوقاية والتحسيس، ومديرية التحاليل والتحقيقات والأمانة العامة. هذا وتمارس الهيئة مهامها استشارية كاقترح سياسة شاملة للوقاية من ظاهرة الفساد، والتنسيق بين القطاعات والهيئات العاملة على مكافحة أعمال الفساد، وسد ثغرات التشريع لتصويبه وتفويت فرص إفلات الفاسدين من ملاحقة العدالة، وتقديم توصيات بذلك كما أنها مكلفة ببعض التدابير الإدارية كتلقي التصريحات الخاصة بالمتلكات من لدن الموظفين، ومن حقها طلب المعلومات والوثائق المدعمة لعملها، كما لها إحاطة وزير العدل بالوقائع ذات الوصف الجزائي. بيد أن الطابع الوقائي والتحسيس للهيئة السابقة وتأخر مباشرتها لمهامها هيئة أعطيا فسحة أخرى لتغول ظاهرة الفساد فقام المشرع بإنشاء هيئة عملياتية أطلق عليها مسمى الديوان الوطني لقمع الفساد. (شهيدة، 2019)

2.1.5.2. انعقاد أول مؤتمر الحكم الراشد للمؤسسات في الجزائر : في شهر جويلية من سنة 2007، انعقد بالجزائر أول ملتقى دولي حول "الحكم الراشد للمؤسسات"، وقد شكل هذا الملتقى فرصة مواتية لتلاقي جميع الأطراف الفاعلة في عالم المؤسسة، وحدد لهذا الملتقى هدف جوهرى يتمثل في تحسيس المشاركين قصد الفهم الدقيق والموحد لمصطلح وإشكالية الحكم الراشد للمؤسسة، من زاوية الممارسة في الواقع وسبل تطوير الأداء ببلورة الوعي بأهمية الحكم الراشد في تعزيز تنافسية المؤسسات في الجزائر وكذا الاستفادة من التجارب الدولية. وخلال هذا الملتقى تبلورت فكرة إعداد "ميثاق جزائري للحكم الراشد للمؤسسة" كأول توصية وخطوة عملية تتخذ، وقد تفاعلت مع هذه الفكرة كل من الجمعيات المشاركة والسلطات العمومية ممثلة في وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعة التقليدية، بدعمها للمشروع بواسطة قبول رعاية الملف وتكليف أحد إطاراتها السامية للمشاركة الفعلية في فوج العمل المكلف بتحرير الميثاق. (وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعة التقليدية، 2009)

3.1.5.2. إنشاء مجموعة عمل لحوكمة الشركات : قامت جمعيات واتحادات الأعمال الجزائرية بمبادرة لاكتشاف الطرق التي تهيئ تشجيع الحوكمة الجديدة في مجتمع الأعمال بغاية جذب الاستثمار الأجنبي المباشر، ولقيادة هذه العملية قام أصحاب المصالح في القطاعين العام والخاص سنة 2007 بإنشاء مجموعة عمل لحوكمة المؤسسات تعمل جنباً إلى جنب مع المنتدى العالمي لحوكمة المؤسسات GCGF ومؤسسة التمويل IFC لوضع دليل حوكمة المؤسسات الجزائري. (غلاي، 2015)

4.1.5.2. إصدار دليل حوكمة الشركات الجزائري : تم إصدار هذا الدليل في 11 مارس سنة 2009 بمناسبة عقد مؤتمر وطني، حيث أعلنت فيه كل من جمعية CARE واللجنة الوطنية لحوكمة الشركات بالجزائر عن إصدار دليل حوكمة الشركات.

5.1.5.2. إطلاق مركز حوكمة الشركات : بناءً على قوة الدفع التي خلقها دليل حوكمة الشركات، قامت مجموعة عمل حوكمة الشركات الجزائرية بإطلاق مركز حوكمة الجزائر في شهر أكتوبر سنة 2010 بالجزائر العاصمة، تأسس مركز حوكمة الجزائر ليكون بمثابة منبر لمساعدة الشركات الجزائرية على الالتزام بمواد الدليل، واعتماد أفضل ممارسات حوكمة الشركات الدولية، ورفع الوعي الجماهيري بحوكمة الشركات، ويعتبر إطلاق المركز فرصة جديدة لمجتمع الأعمال لإظهار إلتزامه بتحسين البيئة الاقتصادية في الجزائر، وتحسين قيم الحوكمة الديمقراطية، بما فيها الشفافية والمساءلة والمسؤولية. (غلاي، 2015)

6.1.5.2. برنامج الاتحاد الأوربي لتعزيز الحوكمة في الجزائر: تبني الاتحاد الأوربي برنامجاً بمبلغ عشرة ملايين يورو لدعم الحوكمة في الجزائر، في إطار برنامج دعم الشراكة والإصلاح والنمو الشامل (البيع)، ويرمي البرنامج إلى تعزيز مؤسسات الحكم في المجالين الاقتصادي والسياسي، كما يهدف إلى تعزيز سيادة القانون بما في ذلك الوصول إلى العدالة، وتعزيز مكافحة الفساد، وتشجيع مشاركة جميع المواطنين في التنمية، وتحسين متابعة إدارة المالية العامة. (مجيلي، 2018)

كما قات الدولة الجزائرية بإجراء عدة إصلاحات جوهرية تتمثل في ما يلي (علي عبد الصمد، 2017):

■ إقدام السلطات العمومية على تطهير مناخ الأعمال وتوسيع مجال الحريات الاقتصادية وهذا بمراجعة المنظومة المصرفية وإصلاحها، مع تبسيط النظام الضريبي وتنشيط عمل السوق المالي بتشجيع دخول الشركات إليه وهذا بإرساء الثقافة المالية لدى مسيري الشركات وبيان أهمية السوق المالي؛

الانتقال نحو اقتصاد السوق ما جعل الشركات الجزائرية تخضع للالتزامات الدولية التي تقوم على الشفافية والإفصاح في إعداد ونشر القوائم المالية، وهذا ما استدعى إصلاح الإطار المحاسبي الجزائري باعتماد النظام المحاسبي المالي SCF المستمد من معايير المحاسبة الدولية، والذي شُرِعَ في العمل به ابتداءً من سنة 2010 لتنسيق الممارسات الوطنية مع ما تفرضه التحديات الدولية، وتماشياً مع مبادئ الحوكمة الداعية إلى إرساء مبادئ ولوائح واضحة لعملية الإفصاح عن المعلومات لمختلف الأطراف أصحاب المصلحة، مع مراعاة الشفافية والعدالة في الإفصاح بتغليب الجوهر الاقتصادي للعمليات على الشكل الذي يفرضه القانون؛

■ إلزام الشركات ذات المسؤولية المحدودة التي يتجاوز رقم أعمالها عشرة ملايين دينار جزائري، اعتماد مدقق حسابات خارجي بعدما كان هذا الإلزام يخص الشركات ذات الأسهم؛

■ فتح نقاش حول ضرورة تنظيم مهنة المحاسبة بشكل يمنحها حرية واستقلالية أكبر يتمكن المهنيين من قيام بتنظيم مهني للمهنة بعيداً عن محاولات التدخل الحكومي؛

■ مراجعة القانون التجاري بالشكل الذي يوضح كيفية إسناد وتوزيع المسؤوليات داخل الشركات، فعادة ما تقع إدارة مجموعة كبيرة من الشركات على عاتق رئيس مدير عام، وهذا الأسلوب قليل الفعالية فيما يتعلق بالمساءلة والمراقبة، لأن النصوص القانونية تقضي بأن يراقب مجلس الإدارة المدير العام، ويفقد مجلس الإدارة هذا الدور عندما يكون رئيسه هو المدير العام.

3. الإطار العام للإفصاح

1.3 مفهوم الإفصاح المحاسبي : سوف نتطرق في هذا العنصر إلى المفهوم اللغوي والاصطلاحي للإفصاح المحاسبي.

1.1.3.1 لغة : يعني الإفصاح المحاسبي في اللغة العربية الظهور والوضوح وما تبين من الشيء من دلالة، ويقصد به أيضاً البيان وهو إظهار المقصود. إذن الإفصاح هو الإعلان عن شيء أو نشره أو الإبلاغ عن موضوع معين أو محدد وقد يكون هذا الإبلاغ موجهاً لجميع المستخدمين أو قد يكون موجه إلى جهة معينة محددة. (الججاوي و العبيدي، 2017)

2.1.3.1 اصطلاحاً : هناك العديد من المفاهيم الاصطلاحية للإفصاح المحاسبي ومن بينها :

1.2.1.3.1 Millicent chang وآخرون : الإفصاح هو عملية الكشف عن المعلومات المالية وغير المالية التي تهم المستثمرين وتتم أما بصورة دورية (مدد مالية محددة) أو بصورة فورية عند حدوث المعلومة وذلك بهدف توافر المعلومات في الوقت نفسه للجميع وعدم استفادة شخص قبل غيره من المعلومات. (الججاوي و المالكي، الإفصاح المحاسبي الإستباقي وانعكاساته على مستخدمي القوائم المالية، 2017)

2.2.1.3.1 all at Miegs : الإفصاح هو إيصال الحقائق المهمة والملائمة المؤثرة في المركز المالي ونتيجة الأعمال إلى مستخدميها. (الججاوي و المالكي، الإفصاح المحاسبي الإستباقي وانعكاساته على مستخدمي القوائم المالية، 2017)

3.2.1.3.1 الشيرازي : يعرف الإفصاح المحاسبي بأنه شمول التقارير المالية على المعلومات اللازمة والضرورية لإعطاء مستخدمي هذه التقارير صورة واضحة وصحيحة عن الوحدة المحاسبية. (جاير السيد، 2014)

4.2.1.3.1 قاموس الاستثمارات المالية الأمريكي : الإفصاح هو عملية إطلاق جميع المعلومات ذات الصلة بالشركة والتي قد تؤثر على قرار الاستثمار. (لقليطي، 2018)

ومن خلال التعاريف السابقة يرى الباحث أن الإفصاح المحاسبي هو عملية توصيل المعلومات إلى مستخدمي التقارير والقوائم المالية، بغية معرفتهم بالوضعية المالية للمنشأة دون تضليلهم من أجل اتخاذ قراراتهم الاستثمارية، على أن تكون هذه المعلومات معروضة بلغة ملائمة وفي الوقت المناسب وسهلة الفهم.

2.3 أنواع الإفصاح المحاسبي : يمكن تصنيف الإفصاح المحاسبي من حيث الأهداف إلى (الججاوي و العبيدي، قياس جودة المعلومات المحاسبية من وجهة نظر معديها ومستخدميها، 2017):

1.2.3.1 الإفصاح الكامل : ويقصد به شمولية التقارير المالية وأهمية تغطيتها لأي معلومات ذات أثر محسوس على القارئ وأهمية هذا النوع من الإفصاح من أهمية القوائم المالية كمصدر أساسي يعتمد عليه في اتخاذ القرارات ولا يقتصر الإفصاح على الحقائق حتى نهاية الفترة المحاسبية بل يمتد إلى بعض الوقائع اللاحقة لتواريخ القوائم المالية والتي لها تأثير على مستخدميها.

2.2.3.1 الإفصاح العادل : ويهدف إلى الرعاية المتوازنة لاحتياجات جميع الأطراف المالية إذ يتوجب إخراج القوائم المالية والتقارير بالشكل الذي لا يقدم أو يفضل مصلحة فئة معينة على مصلحة الفئات الأخرى.

3.2.3.1 الإفصاح الكافي : يشمل تحديد الحد الأدنى الواجب توفيره في المعلومات المحاسبية في القوائم المالية ويمكن ملاحظة أن مفهوم الحد الأدنى غير محدد بشكل دقيق إذ يختلف حسب الاحتياجات والمصالح بالدرجة الأولى كونه يؤثر تأثيراً مباشراً في اتخاذ القرار فضلاً عن أنه يتبع للخبرة التي يتمتع بها الشخص المستفيد.

4.2.3.1 الإفصاح الملائم : هو الإفصاح الذي يراعي حاجة مستخدمي البيانات وظروف الشركة وطبيعة نشاطها إذ أنه ليس من المهم فقط الإفصاح عن المعلومات المالية بل الأهم أن تكون ذات قيمة ومنفعة بالنسبة لقرارات المستثمرين والدائنين وتتناسب مع نشاط الشركة وظروفها الداخلية.

5.2.3. الإفصاح الوقائي : نبع اتجاه الإفصاح الوقائي من خلال توجهات المدخل الأخلاقي الذي يركز على مفاهيم أساسية كالحق والصدق والعدالة والتي نادى بها بعض أنصار هذا المدخل مثل (Scott) والذي طرح عدة من الأفكار منها :

- يجب أن تحقق القواعد المحاسبية معاملة متوازنة ومنصفة لكل الفئات المعنية؛
- يجب أن تكون البيانات المحاسبية عادلة وغير متحيزة وموضوعية؛
- يجب أن توفر التقارير المحاسبية عرضاً حقيقياً دون تظليل للظواهر والأحداث الاقتصادية؛
- يجب أن تخضع المبادئ المحاسبية لعملية إعادة نظر حتى تكون منسقة مع الظروف المتغيرة؛ كما أن فكرة العدالة يعتبرها البعض الهدف الرئيسي من إعداد التقارير المحاسبية؛

ويهدف الإفصاح الوقائي إلى حماية المجتمع المالي وبصفة خاصة المستثمر العادي الذي له قدرة محدودة على استخدام المعلومات المالية، إذ أن الإفصاح الوقائي يهدف إلى حماية المستثمر العادي من المعالجة غير العادلة.

6.2.3. الإفصاح التثقيفي : ظهر هذا المفهوم نتيجة ازدياد أهمية الملاءمة بوصفها أحد الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية، ولذلك فإنه يعكس الاتجاه المعاصر للإفصاح المحاسبي، ومن الأمثلة على الإفصاح التثقيفي أو الإعلامي هي الإفصاح عن التنبؤات المالية، الفصل بين العناصر العادية وغير العادية في القوائم المالية، الإفصاح عن مكونات الأصول الثابتة والمخزون السلعي، الإفصاح عن الإنفاق الرأسمالي الحالي والمخطط ومصادر تمويله وربحية السهم الواحد، التطور التاريخي للأنشطة، خطط الإدارة وأهدافها في المستقبل.

من خلال عرض أنواع الإفصاح يرى الباحث بأن الإفصاح الكامل يضمن عدم إخفاء أي معلومة في القوائم المالية، والإفصاح العادل فهو مطلب أخلاقي يهدف إلى معاملة متكافئة لكافة مستخدمي القوائم المالية الإفصاح الكافي يوفر الحد الأدنى من المعلومات التي يجب الإفصاح عنها، أما الإفصاح الملائم يركز على أهمية وقيمة المعلومة المحاسبية المفصح عنها، والإفصاح الوقائي يعبر عن وجهة نظر تقليدية للإفصاح عن المعلومات المحاسبية، والإفصاح التثقيفي يتبنى وجهة نظر حديثة أو معاصرة وهذا من خلال اتساع البنود المفصح عنها بالإضافة إلى الخبرة المطلوبة في مستخدمي القوائم المالية في استغلال المعلومات وتوظيفها في اتخاذ القرار الصائب.

3.3. أهمية الإفصاح المحاسبي : تكمن أهمية الإفصاح عن المعلومات المحاسبية في القوائم المالية في أهداف تلك القوائم المالية التي تصدرها الشركات المساهمة وهي بصفة عامة توفر كل المعلومات التي من شأنها خدمة مستخدميها، ويلعب الإفصاح المحاسبي دوراً مهماً في تحقيق الآلية الخاصة بسوق رأس المال من حيث تحديد الأسعار المناسبة للأسهم وتحقيق التوازن بين درجة المخاطر والعائد الذي تحققه هذه الأسهم. (علي عبد الصمد، 2017)

كما تزايد الاهتمام بالإفصاح المحاسبي في ظل العولمة، فالمؤسسات أصبحت كبيرة جداً ولها تأثير واسع يشمل المجتمع بشكل عام، الأمر الذي يحتم عليها تحمل مسؤوليات تجاه أطراف متعددة وليس فقط ملاكها؛ فوجود نظام إفصاحي قوي يشجع على الشفافية ويعزز الحوكمة كما يقلل من تعارض المصالح داخل المؤسسة وخارجها خلال تماثل المعلومات، وتفعيل نظام المساءلة وهذا ينعكس على الأداء المالي والإداري للشركة. ونظراً لأهمية الإفصاح حرصت عدة هيئات على دراسة وتحديد المعايير المناسبة له، على غرار منظمة التنمية والتعاون الاقتصادي، قام مجلس معايير المحاسبة الدولية بإصدار معايير محاسبية ومعايير الإبلاغ المالي الدولية (IAS, IFRS)، حيث أدرجت في كل معيار متطلبات الإفصاح الواجب مراعاتها. (الجراوي و المالكي، الإفصاح المحاسبي الإستباقي وانعكاساته على مستخدمي القوائم المالية، 2017)

من خلال ما سبق يرى الباحث أن أهمية الإفصاح المحاسبي تكمن في الدور الذي يلعبه من خلال تنشيط الأسواق المالية عن طريق جلب رؤوس الأموال وضخها في صورة استثمارات، لأن عندما تلتزم المنشآت الاقتصادية بمتطلبات الإفصاح المحاسبي، أي بمعنى عندما تكون درجة الإفصاح عالية تكون الرؤية واضحة لمستخدمي القوائم المالية وتشجعهم على استثمار أموالهم.

4.3. أهداف الإفصاح المحاسبي : إن دليل الاهتمام الكبير بالإفصاح المحاسبي هي الأهداف المتوخاة منه وهي (بصول، 2018):

- مساعدة متخذي القرار بصنع قرارات ذات موثوقية عالية وذلك بالاستناد على معلومات دقيقة خاصة المستثمرين من متخذي القرار والمقرضين.
 - إشباع متطلبات مستخدمي التقارير المالية بكل أشكالهم من البيانات والمعلومات بما يرضي كل الأطراف على كحد مقبول.
 - المساهمة في تنشيط حركة سوق الأوراق المالية ومساعدة المستثمر في التنبؤ بالأرباح المستقبلية المتوقعة وهو ما يساعد على استقرار أسعار الأوراق المالية والحد من التقلبات في أسعارها.
- كما أن الهدف من الإفصاح المحاسبي هو مهني وأخلاقي أولاً وقبل كل شيء، إذ يترتب على إدارة المؤسسة لإيضاح الصورة الإجمالية عما قامت به من نشاط خلال فترة زمنية محددة، ومن نتائج ذلك حماية أصحاب رؤوس الأموال واستقرار السوق المالي وتوفير المعلومة المفيدة لكل من يهمه أمر المؤسسة.
- ويرى الباحث أن الهدف من الإفصاح المحاسبي هو إعطاء صورة شاملة حول نشاطات المنشأة خلال فترة زمنية محددة، من أجل حماية مستخدمي القوائم المالية وتوفير لهم المعلومات المفيدة التي تساعد في اتخاذ قراراتهم الاستثمارية، الشيء الذي يثري القيمة السوقية للمنشأة والذي يؤدي إلى جذب المستثمرين المحليين أو الأجبيين الراغبين في استثمار أموالهم.

4. دراسة حالة شركة سوناطراك

تتمثل دراسة الحالة في إبراز أهم الإفصاحات الاستراتيجية والمالية و غير مالية التي أفصحت عنها شركة سوناطراك خلال سنة 2017 من خلال تقريرها السنوي وتقريرها المالي، حيث قام الباحثين بتحليل تلك التقارير لمعرفة المعلومات التي أفصحت عنها شركة سوناطراك، من خلال استخدام قائمة لمراجعة الإفصاح وهذا بالاستعانة بمؤشر Gary K. Meek, Clare B. Roberts and J. Gray سنة 1995 في دراسة عنوانها " Factors Influencing Voluntary Annual Report Disclosures by U.S., U.K. and Continental European Multinational Corporations".

1.4. الإفصاحات الاستراتيجية: سوف نبين في هذا العنصر أهم المعلومات الاستراتيجية التي أفصحت عنها شركة سوناطراك، وهذا عن طريق استخدام قائمة لمراجعة الإفصاحات الاستراتيجية لشركة سوناطراك.

جدول رقم 01 المعلومات الاستراتيجية التي أفصحت عنها شركة سوناطراك سنة 2017

الإفصاح	المعلومات الاستراتيجية		الرقم	الإفصاح		المعلومات الاستراتيجية	الرقم
	لا	نعم		لا	نعم		
		موقع أنشطة البحث والتطوير	01	معلومات عامة عن الشركة		01	
	×	عدد العاملين في البحث والتطوير		×			
		آفاق مستقبلية	05		×	الهيكل التنظيمي	02
×		التوقعات النوعية للمبيعات		إستراتيجية الشركة		02	
×		التوقعات الكمية للمبيعات			×		
×		التوقعات النوعية للأرباح		×	الأهداف المالية		

×		التنبؤ الكمي للأرباح		×	أهداف التسويق	
×		التوقعات النوعية للتدفقات النقدية		×	الأهداف الاجتماعية	
×		التوقعات الكمية للتدفقات النقدية		×	تأثير الاستراتيجية على النتائج الحالية	
×		الافتراضات الكامنة للتوقعات		×	تأثير الاستراتيجية على النتائج المستقبلية	
×		النتائج النوعية لتداول الفترة الحالية		عمليات الاستحواذ والتنازل		
×		النتائج الكمية لتداول الفترة الحالية	×		عمليات الاستحواذ	03
×		دفتر طلب المعلومات	×		عمليات التنازل	
				البحث والتطوير		
				×	سياسة الشركة في البحث والتطوير	04

المصدر: من إعداد الباحثين بالاستعانة بمؤشر Gary K. Meek, Clare B. Roberts and J. Gray

من خلال استقراء الجدول رقم 01 نلاحظ بأن شركة سوناطراك لم تفصح عن كامل المعلومات العامة عن الشركة بل أفصحت عن هيكلها التنظيمي ولم تقدم نبذة تاريخية عن الشركة، كما أنها أفصحت عن استراتيجيتها من خلال أهدافها العامة والمتمثلة في زيادة صادرة الشركة، استغلال الحقول الآبار الكبيرة، الضغط على أسعار النفط الخام، زيادة الطلب المحلي والدولي على الطاقة، المحافظة على البيئة، في تحديد الموارد البشرية للشركة، أن تظل الشركة رائدة في الاقتصاد الجزائري وأن تصبح من أفضل 5 شركات وطنية في قطاع الطاقة بحلول عام 2030، إطلاق المشروع الكبير "SH2030"؛ وكذلك أفصحت عن أهدافها المالية عن طريق مشروع "SH2030" والتي تطمح من خلاله إلى تحقيق 3 مليار دولار في الإيرادات المفقودة سنوياً؛ أما بخصوص إفصاحها عن أهدافها التسويقية فتمثلت في ضمان أمن إمدادات الطاقة في السوق الوطنية وتحسين تطوير المواد الهيدروكربونية الموجهة للتصدير، بيع الغاز الطبيعي وغاز البترول المسال والمنتجات البترولية ومشتقاتها والغازات الصناعية في السوق المحلية، بيع الغاز الطبيعي المسال في السوق الدولية والمنتجات المكررة والمشتقة، النقل البحري للهيدروكربونات، تطوير ومراقبة تنفيذ السياسة التجارية؛ كذلك أفصحت شركة سوناطراك عن أهدافها الاجتماعية و تمثلت في تهيئة ظروف عمل وبيئة مواتية لتطوير موظفيها، تحديد السياسة الاجتماعية للمجموعة، تحسين ظروف معيشة وعمل الموظفين والمتقاعدين وأسرتهم وعائلات الوكلاء المتوفين باستمرار في المناطق التسعة التي تغطي كامل الأراضي، حيث استفادت حوالي 2841 أسرة من الموظفين المتوفين من المساعدة المالية و505 من الموظفين المتقاعدين والمعاقين الذين يتلقون معاشات سنوية، كما منحت 2412 قرض شراء منزل و 360 قرض بناء بالإضافة إلى تعزيز مديرية الشؤون الاجتماعية سياستها لحماية الصحة من خلال 200 مركز طبي موزع على 80 مركزاً للصحة المهنية (CMT)، والمراكز الإقليمية الستة للطب المهني (CRMT) ومراكز الأشعة ووحدات طب الأسنان والمختبرات و 63 عيادة؛ كما أفصحت شركة سوناطراك على تأثير الاستراتيجية على النتائج الحالية والمستقبلية وهذا من خلال المحافظة على قاعدة 51/49 بشأن الاستثمار الأجنبي كما تم تحقيق 33 اكتشافاً للهيدروكربونات بلغ إجمالي حجم الهيدروكربونات 226 مليون TEP في 2/ P، مسح 10688 كم² بالهزازات ثنائية الأبعاد و 171515 كم² بالهزازات ثلاثية الأبعاد، حفر 131 بئراً منها 128 بئراً تم تسليم 101 بئر، تأكيد وجود إمكانات نفطية مهمة بين حاسي الرمل ووادي النعمر وكذلك شرق حاسي مسعود بالنسبة للنتائج الحالية أما النتائج المستقبلية ومن أجل تسريع برنامج اكتشاف الموارد الجديدة، أفصحت شركة سوناطراك عن إنفاق 8.3 مليار دولار (944 مليار

دج) لنفس الفترة 2017-2021 تغطي نشاط الاستكشاف 9000 كلم² بواسطة هزاز ثلاثي الأبعاد: 107630 كم² أو 212626 كم²/سنويًا ، وحفر ما يقارب 394 بئراً بمتوسط 78 سنويًا.

كما أفصحت شركة سوناطراك عن عمليات الاستحواذ فقط دون عمليات التنازل، حيث تملك عدة شركات لتطوير أنشطتها على الصعيد الدولي (ليبيا، النيجر، البيرو، مالي، موريتانيا)، حيث تم تجميع هذه الفروع في سلسلة الهيدروكربونات في شركة SONATRACH Holding (SIHC BVI) التي سجلت إيرادات صافية بلغت 233.7 مليون دولار مقارنة مع 329.5 مليون دولار في عام 2016، كما أنها تمتلك مجموعة تتكون من 33 شركة تابعة مرتبطة بتسع شركات فرعية يتم تنظيمها في خمسة قطاعات أعمال خاصة بقطاع الهيدروكربونات من بينها SIPEX BVI، NUMHYD، AVAL/TRADING، SIFID LUX، SPIC، ENAGEO، ENAFOR، ENSP، ENGTP، SARPI، TMPC، TGP وغيرها من الشركات الأخرى؛ كما أفصحت أيضا عن نسب الاستحواذ في الشركات التابعة الأخرى وتمثلت في (STH spa 60%)، (CASH spa 63.82%)، (SARPI spa 100%)، (SOTRAZ spa 100%)، (SOMIZ spa 100%)، (SOMIK spa 100%)، (GCCO spa 100%)، (SARPI spa 100%).

وبخصوص البحث والتطوير أفصحت شركة سوناطراك عن سياستها في البحث والتطوير من خلال تعزيز البحوث التطبيقية وتطوير تقنيات وعمليات مبتكرة وفعالة وصديقة للبيئة في جميع أعمال المجموعة وكذلك تنفيذ العمليات الصناعية التي تعزز وفورات الطاقة وتخفيض التكاليف، كما أفصحت أيضا مواقع أنشطة البحث والتطوير والمتواجدة في كل من بومرداس وحاسي مسعود بالإضافة إلى عدد الموظفين المجددين لعملية البحث والتطوير والذين يبلغ عددهم 800 باحث.

لم تفصح شركة سوناطراك عن آفاقها المستقبلية وفق الجدول رقم 01 لكنها أفصحت عن آفاقها المستقبلية في كمية الإنتاج حيث وضعت إستراتيجية حسب مشروع "SH2030" لتستكشف 100 مليون طن من النفط (TEP) سنويا بالإضافة إلى تطوير طاقات جديدة عن طريق زيادة حصة الطاقات المتجددة والموارد غير التقليدية تحقيق 20 مليار م³ في عام 2030 و 70 مليار م³ في عام 2040. 2.4 الإفصاحات المالية: سوف نبين في هذا العنصر أهم المعلومات المالية التي أفصحت عنها شركة سوناطراك، وهذا عن طريق استخدام قائمة لمراجعة الإفصاحات المالية لشركة سوناطراك.

جدول رقم 02 المعلومات المالية التي أفصحت عنها شركة سوناطراك سنة 2017

الرقم	المعلومات المالية	الإفصاح		الرقم	المعلومات المالية
		نعم	لا		
01	معلومات قطاعية			02	آثار التضخم على النتائج (نوعي)
	النفقات الرأسمالية الجغرافية (كمي)	×			آثار التضخم على النتائج (كمي)
	الإنتاج الجغرافي (كمي)	×			آثار التضخم على الأصول (نوعي)
	خط إنتاج الأعمال (كمي)		×		آثار التضخم على الأصول (كمي)
	تحليل المنافس (نوعي)	×			آثار أسعار الفائدة على النتائج
	تحليل المنافس (كمي)	×			آثار أسعار الفائدة على العمليات المستقبلية

×		معلومات العملات الأجنبية	03	×		تحليل حصة السوق (نوعي)	02
×		آثار تقلبات العملات الأجنبية على النتائج الحالية (نوعي)		×		تحليل حصة السوق (كمي)	
×		آثار تقلبات العملات الأجنبية على النتائج الحالية (كمي)		المراجعة المالية			
×		أسعار الصرف الرئيسية المستخدمة في الحسابات			×	نسبة الربحية	
×		الديون طويلة الأجل حسب العملة		×		نسبة التدفق النقدي	
×		الديون قصيرة الأجل حسب العملة		×		نسبة السيولة	
×		وصف إدارة عرض العملات الأجنبية		×		الإفصاح عن الأصول غير الملموسة (باستثناء الشهرة والعلامات التجارية)	
معلومات سعر السهم			04	×		سياسة توزيع الأرباح	
×		القيمة السوقية في نهاية السنة			×	معلومات تمويل خارج الميزانية	
×		اتجاه القيمة السوقية			×	القوائم المالية	
×		حجم المساهمات			×	المعلومات الجبائية	
×		نوع المساهمين			×	تقرير محافظ الحسابات	
				×		آثار التضخم على العمليات المستقبلية (نوعي)	

المصدر: من إعداد الباحثين بالاستعانة بمؤشر Gary K. Meek, Clare B. Roberts and J. Gray

من خلال الجدول رقم 02 نلاحظ أن شركة سوناطراك لم تفصح عن معلوماتها القطاعية ماعدا خط الإنتاج حسب النشاط، حيث أفصحت عن كميات الإنتاج لسنة 2017 فأتجت 424054 ألف طن في اليوم من النفط الخام وبلغت المكثفات 94108 مليون طن في اليوم أما غاز البترول السائل فحققت 44421 مليون طن في اليوم و 0.605 مليون طن من البوتان في اليوم وكذلك حققت 0.862 مليون طن في اليوم من البروبان والغاز الطبيعي بلغ 511 مليون سم³ في اليوم، كما أفصحت أيضاً عن نسبة الربحية فقط والتي بلغت 08% بالإضافة إلى معلومات التمويل خارج الميزانية والمتمثلة في الضمانات الممنوحة للمؤسسات المالية وإدارة الجمارك (قروض المقاصة والسندات الجمركية وخطابات الضمان والإلتزامات المستندية وضمان السندات)، ولقد بلغ الرصيد المتبقي من هذه الإلتزامات 35 مليار دينار في 2017/12/31، كما أفصحت أيضاً عن قوائمها المالية والمتمثلة في الميزانية، جدول حساب النتائج، جدول التدفقات النقدية، جدول التغير في رؤوس الأموال الخاصة، الملاحق، كما أفصحت شركة سوناطراك في قائمة الملاحق عن الطرق الأساسية المستخدمة في تقييم وعرض العناصر المدرجة في حساباتها، فقد قيمت أصولها الملموسة وغير الملموسة بتكلفة الاكتساب أما أصولها المالية بتكلفة الاكتساب أو القيمة العادلة، كما طبقت الاهتلاك الخطي على تثبيتها وتتبع الجرد الدائم في لمخزوناتهما وتتبع الطريقة غير المباشرة في عرض قائمة تدفقاتها النقدية وغيرها من الإفصاحات الأخرى التي تخص كل العمليات المحاسبية التي قامت بها، بالإضافة إلى الإفصاحات الجبائية

التي قامت بها شركة سوناطراك تمثلت في إفصاحات الجباية البترولية والتي بلغت 2228 مليار دينار وإفصاحات جباية الحقوق المشتركة (الضرائب المؤجلة) والتي بلغت 151 مليار دينار وكذلك أفصحت أيضاً على حجم مبيعاتها والذي بلغ 4031 مليار دينار وعلى النتيجة المحققة في 2017/12/31 والتي حققت ربحاً ب: 326 مليار دينار، كما أفصحت شركة سوناطراك أيضاً على عقود التأمين التي أبرمتها مع وكالات التأمين بلغت أقساط التأمين للفترة 2017-2018 25.04 مليون دولار أي بانخفاض قدره 09% خلال الفترة 2016-2017، وبلغت أقساط تأمين "تكلفة التحكم" للفترة 2017-2018 1.07 مليون دولار أي بانخفاض قدره 07% خلال الفترة 2016-2017، أما التأمين على معدات الحفر كان مبلغ الأقساط للفترة 2017-2018 هو 1.4 مليون دولار أي بانخفاض قدره 12.5% عن الفترة 2016-2017 وكذلك التأمين على المسؤولية العامة كان مقدار الحصة المحولة إلى السوق الدولية 0.527 مليون دولار للفترة 2017-2018 بانخفاض قدره 08% مقارنة بالفترة 2016-2017، أما بالنسبة للتأمين على المسؤولية المدنية بلغت قيمة الأقساط للفترة 2017-2018 0.129 مليون دولار بزيادة قدرها 10% عن الفترة 2016-2017، كما أفصحت أيضاً عن تقرير محافظ الحسابات والذي صودق عليه من طرف خبيرين محاسبية ومحافظ حسابات ومحاسب معتمد.

ضف إلى ذلك أن شركة سوناطراك لم تفصح عن آثار التضخم على العمليات المستقبلية وعلى النتائج من حيث وعلى الأصول ولم تفصح أيضاً على آثار سعر الفائدة على النتائج وعلى العمليات المستقبلية وكذلك لم تبين آثار تقلبات العملات الأجنبية على النتائج الحالية ولم تفصح عن سعر الصرف المستخدمة في الحسابات بالإضافة إلى الديون طويلة وقصيرة الأجل حسب العملة. أما بخصوص معلومات سعر السهم فشركة سوناطراك لم تفصح في تقريرها المالي لسنة 2017 عن القيمة السوقية للسهم في نهاية السنة ولا عن اتجاه القيمة السوقية، عدد المساهمين ونوعهم.

3.4. الإفصاحات غير المالية: سوف نبين في هذا العنصر أهم المعلومات غير المالية التي أفصحت عنها شركة سوناطراك، وهذا عن طريق استخدام قائمة لمراجعة الإفصاحات غير المالية لشركة سوناطراك.

جدول رقم 03 المعلومات غير المالية التي أفصحت عنها شركة سوناطراك سنة 2017

الإفصاح	المعلومات غير المالية		الرقم	الإفصاح		المعلومات غير المالية	الرقم
	لا	نعم		لا	نعم		
		بيانات عن الحوادث	02	معلومات عن المديرين		01	
	×	تكاليف تدابير السلامة		×			عمر المديرين
		معلومات عامة		×			المؤهلات العلمية
	×	بيان سياسة تكافؤ الفرص		×			الخبرة التجارية للمديرين التنفيذيين
	×	سياسة التوظيف ومشاكله		×			مجالس إدارة أخرى يشغلها المدراء التنفيذيون
السياسة الاجتماعية ومعلومات القيمة المضافة			03	معلومات عن الموظفين		02	
	×	سلامة المنتجات			×		التوزيع الجغرافي للموظفين
		برامج حماية البيئة (كمية)			×		توزيع خط العمل للموظفين

×		تبرعات خيرية (المبلغ)		×	فئات الموظفين حسب الجنس
	×	برامج مجتمعية (عامة)		×	تحديد مهام الإدارة العليا ووظائفها
×		بيان القيمة المضافة		×	عدد الموظفين لمدة عامين أو أكثر
×		بيانات القيمة المضافة		×	أسباب التغييرات في أعداد الموظفين أو فئاتهم
×		نسب القيمة المضافة		×	المبلغ المنفق على التدريب
×		معلومات نوعية عن القيمة المضافة		×	فئات الموظفين المدربين
				×	عدد العاملين المدربين

المصدر: من إعداد الباحثين بالاستعانة بمؤشر Gary K. Meek, Clare B. Roberts and J. Gray

نلاحظ من خلال الجدول رقم 03 أن شركة سوناطراك لم تفصح عن معلومات المديرين لديها وذلك بخصوص عمرهم ومؤهلاتهم العلمية وكذلك الخبرة التجارية للمديرين التنفيذيين بالإضافة إلى عضويتهم في مجالس إدارة أخرى؛ وبخصوص إفصاحها عن معلومات موظفيها فقد أفصحت عن التوزيع الجغرافي للموظفين حيث يمثل عدد الموظفين حسب التقرير السنوي لسنة 2017 في منطقة الجنوب 54%، 20% في منطقة الوسط، 17% في منطقة الغرب و 09% في المنطقة الشرقية، كما أفصحت أيضاً عن توزيع الموظفين حسب خط العمل حيث يمثل نشاط الاستكشاف والإنتاج أكبر الاحتياجات بنسبة 54% من التعيينات الخارجية ويأتي بعد ذلك قطاع التجميع والتكرير والبتروكيماويات (LRP) بنسبة 29% من التعيينات الخارجية وبعدها الموظفين بنسبة 15.9% من القوى العاملة الدائمة، 32% منهم يعملون في وظائف الأعمال الأساسية و 68% في وظائف الدعم (FST و FSP)؛ كما أفصحت شركة سوناطراك عن فئات موظفيها حسب الجنس فالذكور يمثلون ما نسبته 84.1% (40676 موظف) والإناث 15.9% (7700 موظفة) بالإضافة إلى عدد الموظفين لمدة عامين فأكثر فقد قدر بـ 48376 موظف، إلا أن شركة سوناطراك لم تفصح عن تحديد مهام الإدارة العليا ووظائفها وعن أسباب التغييرات في أعداد الموظفين وفئاتهم، كما أفصحت أيضاً عن المبلغ المنفق على تدريب العمال والذي بلغ 7 مليار دينار أو ما يمثل 7.5% من كتلة الأجور لتطوير المهارات المهنية لـ 18552 موظفاً منهم 38% من القوى العاملة الدائمة و 7081 موظف من المهندسين والتقنيين الساميين، ومن بين 18552 موظف الذين تم تدريبهم منهم 57% موظفين إداريين و 39% موظفين "التقنيين"؛ كما سجلت شركة سوناطراك 473 حادثاً في العمل بما في ذلك 245 حادثاً متوقفاً عن العمل (AAA) و 228 حادثاً غير متوقف عن العمل (ASA) لمتوسط القوى العاملة الحالي المقدر بـ: 53659 عاملاً، إلا أنها لم تفصح عن تكاليف تدابير السلامة من الحوادث وأفصحت عن معلومات عامة أخرى بخصوص الفئات العمرية لموظفيها ومتوسط العمر ومتوسط الأقدمية وغيرها من المعلومات الأخرى، أما بخصوص بيان تكافؤ الفرص وسياسة التوظيف ومشاكله فشركة سوناطراك لم تفصح عن ذلك في تقريرها السنوي لسنة 2017.

وبخصوص السياسة الاجتماعية ومعلومات القيمة المضافة، أفصحت شركة سوناطراك فقط عن برنامج حماية البيئة والمتمثل في مشروع إعادة التشجير في 20 ولاية بالبلاد من خلال شراء أكثر من 530000 شجرة بموجب اتفاقية موقعة مع المديرية العامة للغابات (DGF)، حيث تركزت عمليات الزراعة في الحدائق الوطنية وفي جرجرا (البويرة)، جوريا (بجاية)، الشريعة (البلدية)، كما وقعت أيضاً اتفاقية مع الوكالة الوطنية لتعزيز وترشيد استخدام الطاقة (APRUE) لتحسين كفاءة الطاقة داخل الشركة فكانت لهذا الغرض 113 مهندس ليصبحوا مدققين في مجال كفاءة الطاقة وهذا لتقليل أحجام الغاز المشتعلة التي زادت بنسبة 05% مقارنة بعام 2016 وانخفضت

بنسبة 03% مقارنة بعام 2014؛ كما أفصحت أيضاً عن البرامج المجتمعية المتمثلة في البرنامج التربوي للأطفال الصغار حيث استقبل المربين في 26 روضة أطفال في مناطق الشؤون الاجتماعية التسعة 3413 طفلاً تتراوح أعمارهم بين سنتين وخمسة سنوات، بالإضافة إلى برنامج العمال وأسره حيث نظمت 34 نزهة لصالح 1429 طفلاً مراكز العطلات للأطفال استقبلت 3394 طفلاً، كما نظمت أنشطة رياضية لصالح 8307 عاملاً وكذلك المخيمات الصيفية للعائلات وغيرها من الأنشطة الأخرى؛ ضف إلى ذلك أن شركة سوناطراك لم تفصح عن سلامة المنتجات، مبلغ التبرعات الخيرية، بيان القيمة المضافة، بيانات القيمة المضافة، نسب القيمة المضافة، معلومات نوعية عن القيمة المضافة.

5. الخاتمة :

من خلال تحليلنا للتقرير السنوي والتقرير المالي لسنة 2017 لشركة سوناطراك تبين لنا بأن الشركة ملتزمة إلى حد ما بإفصاحاتها الاستراتيجية والمالية وغير المالية والتي تعد أحد آليات حوكمة الشركات الوطنية، الشيء الذي يعزز مكانتها في الأسواق المالية العالمية لجلب مدخرات إضافية تساهم في تمويل عمليات الاستكشاف والحفر والتكرير وغيرها من الأنشطة الأخرى.

النتائج: من خلال الدراسة التحليلية التي قمنا بها لشركة سوناطراك خلصنا إلى النتائج التالية:

- تهتم شركة سوناطراك بالإفصاح عن سياستها الاستراتيجية وهذا من خلال عدة معلومات مهمة صرحت بها في تقريرها السنوي.
- لم تهتم شركة سوناطراك بالإفصاح عن عمليات الاستحواذ والتنازل عن أسهمها في تقريرها السنوي عمليات بالرغم من أنها أفصحت عن عدد الشركات التابعة لها.
- لم تهتم شركة سوناطراك بالإفصاح عن آفاقها المستقبلية بخصوص توقعاتها لمبيعاتها وأرباحها وتدقيقها النقدية.
- أفصحت شركة سوناطراك عن معلوماتها المالية الإلزامية فقط، ولم تهتم بالإفصاح عن المعلومات المالية الطوعية الأخرى.
- أفصحت شركة سوناطراك عن عدة معلومات غير مالية بصفة طوعية وتمثل هذا في كميات الإنتاج وعدد الآبار المستكشفة والتي سيتم اكتشافها.

التوصيات :

- يجب على شركة سوناطراك أن تهتم بالإفصاح الطوعي في معلوماتها المالية فضلاً عن الإفصاح الإلزامي الذي يعتبر أمر حتمي لا يجب غض النظر عنه، وهذا من أجل شفافية أكثر في معلوماتها المالية.
- الإفصاح عن أسعار الصرف التي تم استخدامها في كل الحسابات التي قامت بها، لأن أسعار الصرف غير ثابتة ومتذبذبة من حين لآخر، وهذا الأمر يضيفي شفافية أكبر في معلوماتها المالية.
- يجب على شركة سوناطراك أن تهتم بمزيد من الإفصاحات غير المالية والتي تخص مواردها البشرية وسياسة توظيفهم ومشاكل توظيفهم لأنها القلب النابض في الاقتصاد الوطني.

6. الإحالات والمراجع:

المؤلفات:

- إبراهيم جابر السيد، (2014)، الإفصاح المالي أثره وأهميته في نمو الأعمال التجارية العربية داخل البلاد الأجنبية، الأردن، دار غيداء للنشر والتوزيع.
- ربا ماجد بصول، (2018)، أثر كفاءة الإفصاح وحوكمة الشركات في جذب الاستثمارات العربية والأجنبية (دراسة تحليلية)، مصر، منشورات المنظمة العربية للتنمية الإدارية.
- طلال محمد الجحاي، و رافد كاظم نصيف العبيدي، (2017)، قياس جودة المعلومات المحاسبية من وجهة نظر معديها ومستخدميها، الأردن، دار الأيام للنشر والتوزيع.
- طلال محمد الجحاي، و فرات المالكي، (2017)، الإفصاح المحاسبي الاستباقي وانعكاساته على مستخدمي القوائم المالية، الأردن، دار الأيام للنشر والتوزيع.

- عمر علي عبد الصمد، (2017)، حوكمة المؤسسات بين المحاسبية المالية والتدقيق المحاسبي، الجزائر، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع.
- لخضر لقليطي، (2018)، دراسة في المحاسبة والمالية، مصر، دار حثيم للنشر والترجمة.
- وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعة التقليدية، (2009)، ميثاق الحكم الراشد للمؤسسة في الجزائر، الجزائر.

الأطروحات:

- بشير زبيدي، (2017)، دور حوكمة الشركات في تحقيق جودة التقارير المالية وتحسين الأداء المالي (دراسة حالة مجمع صيدال)، قسم العلوم التجارية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، المسيلة، جامعة محمد بوضياف بالمسيلة، الجزائر.
- خليصة مجيلي، (2018)، دور النظام المحاسبي المالي في تحقيق المتطلبات المحاسبية لتحقيق حوكمة الشركات في ظل بيئة الأعمال الجزائرية (دراسة تطبيقية في بعض الشركات بولاية سطيف)، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس بسطيف، الجزائر.
- نسيمة غلاي، (2015)، الحوكمة والمسؤولية الاجتماعية للشركات (دراسة حالة بعض مؤسسات تلمسان)، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أبي بكر بلقايد بتلمسان، الجزائر.

المقالات :

- عبد الغني دادن ، و شريفة جعدي، (2012)، أهمية حوكمة الشركات في ظل الأزمة العالمية الراهنة، مجلة رؤى اقتصادية، المجلد 02، العدد 02، صفحة 169.
- قادة شهيدة، (2019)، التجربة الجزائرية لمكافحة الفساد ومقارنتها (إطار قانوني ومؤسسي طموح يفقد لآليات إنفاذه)، مجلة مركز حكم القانون ومكافحة الفساد، العدد 01، صفحة 03.
- يحي سعيدي، و لخضر أوصيف، (2012)، دور المراجعة الداخلية في حوكمة الشركات، مجلة الدراسات الاقتصادية والمالية، المجلد 05، العدد 01، صفحة 184.

المدخلات:

- ناريمان بن عبد الرحمان، و سارة بن الشيخ، (25-26 نوفمبر 2013)، واقع الحوكمة في بيئة الأعمال الجزائرية في ظل المستجدات الحالية، الملتقى العلمي الأول حول آليات حوكمة المؤسسات ومتطلبات تحقيق التنمية المستدامة، جامعة قاصدي مرباح بورقلة، الجزائر.

مواقع الإنترنت:

- صابرينا بوهراوة، (2009)، الجزائر تنظم إلى ركب حوكمة الشركات، <https://cipe-arabia.org/wp-content/uploads/ERJ/2311.pdf> (01/05/2021)